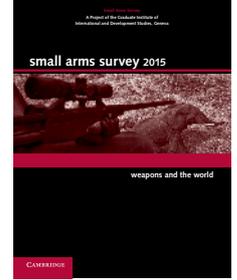


مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥ الأسلحة والعالم

يدرس مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥ دور الأسلحة والعنف المسلح في استيلاء البشرية على الحياة البرية والثروات المعدنية في القارة الأفريقية، حيث تتزايد عسكرياً عمليات صيد الفيلة ووحيديات القرن الغير مشروعة، وفي مواقع استخراج الموارد حول العالم. كما يعرض البرنامج آخر مستجدات أعمال الأمم المتحدة بخصوص الأسلحة الصغيرة وكبار مستوردي ومصدري الأسلحة، ليقوم بتأثير التطورات التكنولوجية الحديثة على عملية وضع العلامات على الأسلحة وحفظ سجلاتها وتتبعها. وبعد ذلك يستعرض البرنامج موضوع تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى مصر وليبيا وسوريا قبل وبعد «الربيع العربي»، ويعرض تقييماً لمبادرة إدارة مخزونات الأسلحة في جنوب شرق أوروبا، كما يسلط قسم «الأطراف الفاعلة المسلحة» الضوء على الأسلحة والذخائر التي يستخدمها المتمردين في شمال مالي، وموضوع سقوط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومسألة استخدام شركات الأمن البحرية الخاصة لمستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي. كما تحتوي هذه النسخة على تحليل للظروف التي تدفع بالشباب في بوروندي إلى تبني استراتيجيات تأقلم عالية الخطورة.



ويُنْتَجُ مسحُ الأسلحة الصغيرة سنوياً فريقاً من الخبراء مقرهم في جنيف، سويسرا، بإضافة إلى شبكة من الباحثين المحليين. ويعتبرُ هذا المسح بالنسبة إلى صناعات السياسات والدبلوماسيون والمؤسسات الغير حكومية مصدراً أساسياً للتحليل الموضوعي حول القضايا المرتبطة بالأسلحة واستراتيجيات الحد من العنف.

وتقول الرئيس التنفيذي في «وايلد لايف دايركت»، بولا كاهومبو في ثائها على مسح ٢٠١٥:

«أشيد بمسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم لتقديمه الكثير من الرؤى الثاقبة حول العلاقة بين الأسلحة النارية والجريمة في الحياة البرية. والقضايا الأخرى ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة. ومما لا شك فيه أن هذا العدد سيكون مفيداً إلى حد بعيد بالنسبة إلى العاملين في مجالات حماية الإرث الطبيعي، والحد من التسلح، وتعزيز السلام والأمن.»

النتائج الرئيسية

الصيد الغير مشروع في أفريقيا

- نظراً لاستمرار الطلب المرتفع على العاج وقرن وحيدات القرن، أصبحت بعض عمليات الصيد الغير مشروعة وعمليات مكافحة الصيد الغير المشروع معسكرة على نحو متزايد بحيث أصبح يُستخدم فيها أسلحة من الطراز العسكري وأساليب عنيفة.
- الأسلحة النارية والذخيرة التي وجدت في مواقع الصيد الغير المشروع غير محددة أو مسجلة أو متتبعة، على الرغم من إمكانية استخدام هذه الأساليب (أي التحديد والتسجيل والتتبع) في تحديد مصادر ومسارات أسلحة الصيد الغير المشروع.
- تقع مسؤولية معظم حالات صيد الفيلة الغير المشروع الواسعة النطاق على عاتق المجموعات المسلحة، ولكن مع ذلك، وُجّهت ادعاءات ضد بعض القوات العسكرية الحكومية بالصيد الغير المشروع.
- تستهدف بعض مجموعات الصيادين الغير شرعيين قطعان الفيلة ووحيديات القرن، وبمرور الزمن تكون قد قتلت عدد كبير منها، لا سيما في المراعي حيث تتواجد مجموعات الفيلة ووحيديات القرن بكثافة.
- من دون الانخفاض الكبير في الطلب على العاج وقرن وحيدات القرن، تستطيع الجهود الرامية إلى ردع الصيد الغير مشروع من خلال التدخلات المسلحة أن تعرقل الصيد الغير مشروع ولكنها لا تستطيع إيقافه.

تمدن الحدود حول مناطق استخراج الموارد

- يمكن للجهود المبذولة من أجل السيطرة على الموارد المُستخرجة وتأمينها، أن تجذب مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة كقوات الأمن ومجموعات النهب، ولا يقتصر ذلك على مواقع التعدين، وإنما أيضاً على مناطق الخدمات المدنية السريعة التوسع.
- نادراً من يراقق التمدن المفاجئ حول مواقع الاستخراج، توفير خدمات عامة كافية كالأمن، ونتيجة لذلك يتزايد الاستعانة بمصادر خارجية غير تابعة للدولة كشرركات الأمن أو فرق الحماية الخاصة.
- قد يؤدي تمدن الحدود إلى حدوث خلاف حول السيطرة على الأرض والموارد المستخرجة، بالإضافة إلى انعدام الأمن، واضطرابات اجتماعية متعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحفوفة بالمخاطر، وتوترات قد يُعبّر عنها أحياناً بعنف، وذلك في مرحلة التراجع، أي ما بعد الاستخراج أو خطط التنظيف والتجديد الحضري التي تقودها الدولة.

آخر مستجدات الأمم المتحدة وتأثير التطورات التقنية على تصميم الأسلحة

- بعد أشهر من الأعمال الدبلوماسية المكثفة، أسفر اجتماع الدول الخامس الذي ينعقد كل سنتين (BMS5) عن وثيقة ختامية تبين تدابيراً عملية في المواضيع التي تناقشها الدول (إدارة مخزون الأسلحة، وضع علامات على الأسلحة النارية، وحفظ السجلات، وتتبع الأسلحة، والتعاون والمساعدة الدوليين).

- تبني نتائج اجتماع (BMS5) على نتائج اجتماعات برنامج العمل (PoA) السابقة، وذلك على سبيل المثال بتعزيز مشاركة المرأة في الأعمال المرتبطة ببرنامج العمل (PoA)، وتسليط الضوء على مسألتي أمن مخزون الأسلحة وتتبع الأسلحة في أوقات الصراع وما بعد الصراع، وتركيز التدريب على بناء قدرات مستدامة لتنفيذ برنامج العمل (PoA).
- كما يشجع نص (BMS5) على تبادل نتائج التتبع والمعلومات الأخرى، واتباع أسلوب متين في إدارة مخزون السلاح، من أجل تخفيض مخاطر تسريب هذه الأسلحة.
- يعقد تصميم وحدات الأسلحة مهمة التعريف الفريد الذي يعتبر أساسياً في عملية التتبع. ولكن السياسة استجابت إلى ذلك بتحديد «عنصر التحكم» في هذه الأسلحة.
- على عكس الأسلحة النارية المعدنية، من الصعب وضع علامات دائمة على بنادق البوليمر، كما ينص صك التعقب الدولي. وهناك حاجة إلى وضع سياسات توجيهية بشأن أساليب وضع العلامات على أجزاء أسلحة البوليمر وعمق هذه العلامات ووضعيتها ومدى قابلية هذه الأساليب للتطبيق.
- المعايير الوطنية والدولية الحالية بشأن الرقابة على الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثية كافية، ولكن الصعوبة تكمن في تطبيق هذه المعايير. ومن مصلحة الحكومات أن تكون مستعدة لليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النارية المطبوعة بتقنية الأبعاد الثلاثية والعاملة بفاعلية اقتصادية وسهلة الإنتاج.

نقل الأسلحة الصغيرة المرخصة، و«الربيع العربي»، والشفافية

- في العام ٢٠١٢، وحسب بيانات الجمارك المتوفرة في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية بشعبية الإحصاءات بالأمم المتحدة (UN Comtrade) كان أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (أي الذين لا تقل صادراتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، ألمانيا، البرازيل، النمسا، كوريا الجنوبية، روسيا الفدرالية، الصين، بلجيكا، جمهورية التشيك، تركيا، النرويج، واليابان.
- في العام ٢٠١٢، كان أكبر مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، (الذين لا تقل مستورداتهم عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، حسب بيانات الجمارك المتوفرة هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، أستراليا، فرنسا، المملكة المتحدة، تايلاند، وأندونيسيا.
- كان أكبر خمسة مصدري للأسلحة الصغيرة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، حسب بيانات الجمارك المتوفرة، (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، ألمانيا، البرازيل، النمسا. كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً حسب بيانات الجمارك المتوفرة أكبر مستورد للأسلحة الصغيرة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، يليها كندا فألمانيا ففرنسا ثم المملكة المتحدة.
- هناك القليل من الأدلة على أن «الربيع العربي» تأثير كبير على سياسات أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- صرح مصدرو الأسلحة الصغيرة تصدير الأسلحة الصغيرة إلى المجموعات المسلحة الغير تابعة للدول والذين يحاربون المجموعات المتطرفة، بالرغم من وجود خطر سوء استخدام الأسلحة أو تسريبها في تلك الحالات.
- إن عملية تبادل المعلومات حول نقل الأسلحة الصغيرة بين الحكومات الإقليمية غير شفاف ولا يعلن عنها للعموم، ولكن تُنشر صكوك التقارير الإقليمية التي تغطي فئات أوسع من الأسلحة التقليدية تقاريراً سنوية إلى العموم.

إدارة مخزون الأسلحة في جنوب شرق أوروبا ومبادرة النهج الإقليمي للحد من مخزون الأسلحة (RASR)

- ما زالت مسألة ضعف إدارة مخزون الذخائر تشكل مشكلة كبيرة في الكثير من مناطق جنوب شرق أوروبا.
- تشكل الانفجارات الغير مخطط لها في مواقع الذخيرة مشكلة عالمية، ولكنها منتشرة على وجه الخصوص في جنوب شرق أوروبا، في المرافق التابعة للدولة والغير التابعة للدولة على حد سواء.
- تبقى المبيعات والتبرعات الخيارين المفضلين للتخلص من المخزون الفائض، ولكن قد تلجأ الدول المشاركة في مبادرة النهج الإقليمي للحد من مخزون الأسلحة (RASR) إلى تدمير مخزونها الفائضة عند حسم ضعف إمكانية تسويقها.
- تبقى مسألة تدمير الفائض من الأسلحة والذخائر في جنوب شرق أوروبا مدفوعة وممولة من الجهات المانحة إلى حد كبير.
- تقف بعض المعوقات السياسية والتشريعية والتجارية أمام التعاون الإقليمي فيما يتعلق بنقل السلاح ونزعه.
- بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، تحشد الدول المشاركة في مبادرة (RASR) جهودها لبناء وموائمة وتوحيد قاعدة معلومات حول إدارة المخزون من خلال التدريب التقني الإقليمي.

أسلحة المتمردين في شمال مالي

- المجموعات المسلحة اليوم مسلحة تسليحاً أفضل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وهي تملك الآن أسلحة من العيار الأكبر. ولكن الأمر الذي يدعو إلى القلق، امتلاك الجهاديين لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS)، وإن كان الكثير منها غير قابل للعمل.
- يستخدم المتمردون أسلحة وذخائر صينية وسوفيتية الصنع من حقبة الحرب الباردة، ولكنهم أيضاً يستخدمون عتاداً أكثر حداثة منها أسلحة من إنتاج بلغاريا والصين ودول أخرى.
- حصلت المجموعات المسلحة على أغلب عتادها من تسريب مخزون الجيش المالي، كما أن المخزون الليبي يشكل مصدراً مهماً للعتاد بما في ذلك الأسلحة من العيار الأكبر.
- من المرجح أن يشكل الجهاديون ذوي الميول العنيف تهديداً مستمراً في شمال مالي.

انحسار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR-FOCA)

- أنشأت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) مؤسسات ووضعت إجراءات شبيهة بتلك الحكومية، من أجل السيطرة على الأراضي ومخيمات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، كما جعلت هيكل جناحها العسكري، قوات الأباكزو المقاتلة (FOCA) شبيها بالأجنحة العسكرية للجيش النظامية. وكانت آليات الرقابة التنظيمية القوية على نحو غير مألوف، حاسمة في قدرة (FDLR-FOCA) على توليد الدخل، وتوظيف محاربيين جدد، وتنفيذ العمليات العسكرية.
- شنت التدخلات الخارجية بما فيها العمليات العسكرية التي استهدفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجناحها العسكري (FDLR-FOCA) في الأعوام بين ٢٠٠٩ - ٢٠١١، وبرنامج تسريح القوات التابع للأمم المتحدة، ضربات شديدة على التماسك الداخلي للمجموعة وسرعت من انحسارها.
- يمثل الوضع الحالي للضعف للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا فرصة لجهود السلام الإقليمية، إلا أن القوات المتبقية قد اختبأت مختلطة مع السكان المدنيين معرضة الآخرين إلى الخطر في حال حصول المزيد من الهجمات العسكرية.

مستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي

- ارتفع عدد الشركات المسجلة الخاصة التي تقدم خدمات الأمن البحري PSCs من ٥٦ شركة في العام ٢٠١٠، أي السنة التي نُشرت فيها المدونة الدولية لقواعد سلوك مقدمي الخدمات الأمنية من القطاع الخاص رسمياً، إلى أكثر من ٤٠٠ شركة تعمل في ٦٥ دولة في العام ٢٠١٤.
- لا يتوفر سجل يبين عدد مستودعات الأسلحة العائمة، ولكن تشير الأبحاث إلى أن ما يقارب ٣٠ سفينة كانت تعمل في المنطقة العالية الخطورة (HRA)، في العام ٢٠١٤. ويمكن لبعض مستودعات الأسلحة أن تحمل ما يقارب ١٠٠٠ سلاح ناري بالإضافة إلى الذخائر.
- لا يوجد معايير دولية لأمن أو حفظ مستودعات الأسلحة العائمة وتتفاوت الممارسات المتعلقة بمستودعات الأسلحة إلى حد كبير.
- يوجد تخوف من أن يسعى الداخلون الجدد على السوق إلى خفض العمليات الحالية عن طريق خفض التكاليف على حساب أمن مستودعات الأسلحة.
- تشدد بيانات الحكومة الرسمية على أنه لم تُحوّل أسلحة من الشركات الخاصة التي تقدم خدمات أمن بحري PSCs أو من مستودعات الأسلحة العائمة المرخصة، ولكن تكشف الأدلة القولية التي قدمتها شركات الأمن البحرية الخاصة PSCs التي تستخدم مستودعات الأسلحة العائمة عن ممارسات انتهكت شروط وأحكام ترخيص تصدير الأسلحة، كتحويل الأسلحة والذخيرة من PSC بحرية إلى أخرى.

الشباب في بوروندي

- ما زال خطر انخراط الشباب في العنف المسلح في بوروندي قائماً، وذلك بسبب انتشار الفقر، والنزاعات حول الأراضي، وتلاعب الأحزاب السياسية، وتوفر السلاح من حقبة الحرب الأهلية
- البيانات حول استخدام الأسلحة النارية في بوروندي محدودة، ولكن تظهر آليات الرقابة الحديثة أن أكثر من ثلث حوادث العنف المسلح استخدم فيها أسلحة صغيرة وقنابل.
- أهملت مشاريع المساعدة الدولية في بوروندي في الفترة ما بعد الصراع تقديم الدعم إلى الشباب الذين هم أكثر عرضة لخطر الإنخراط في أعمال العنف.
- تلعب السياسات القائمة على الأحزاب المحلية والوطنية دوراً بارزاً في إثارة واستدامة العنف لدى الشباب في بوروندي.
- تظهر المقابلات أنه بالنسبة إلى الكثير من الشباب البورونديين، يمثل الانضمام إلى أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية أحد أكثر تكتيكات التأقلم سهولة وفاعلية على المدى القصير ولكن أخطرها على المدى الطويل.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

مسح الأسلحة الصغيرة

Small Arms Survey, Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧ • فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٢٢ ٢٧٢٨ • إيميل: sas@smallarmssurvey.org • الصفحة الإلكترونية: www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر: حزيران ٢٠١٥ • كتاب ورقي: ISBN 978-1-107-69067-7 • مقوى: ISBN 978-1-107-04198-1

يمكن شراء النسخ المطبوعة من خلال www.cambridge.org ومن متاجر الكتب عبر الإنترنت، بما فيها www.amazon.com
النسخ المراجعة متوفرة حسب الطلب من مسح الأسلحة الصغيرة